



حزب العدالة والتنمية

ⵓⵎⵎⵓⵏ ⵏ ⵓⵔⵓⵎⵏ ⵏ ⵓⵔⵓⵎⵏ

Parti de la Justice et du Développement

pjd.ma

الحوار الداخلي لحزب العدالة والتنمية

2019-2018

التقرير التركيبي

للندوات الوطنية والجهوية



حزب العدالة والتنمية

ⴰⵎⴰⵔ ⴰⵏ ⴰⵎⴰⵔ ⴰⵏ ⴰⵎⴰⵔ ⴰⵏ ⴰⵎⴰⵔ

Parti de la Justice et du Développement

pjd.ma

الحوار الداخلي لحزب العدالة والتنمية

2019-2018

التقرير التركيبي

للندوات الوطنية والجهوية

المحتوى

- 5 مقدمة
- أولاً: خلاصات النقاش حول المبادئ الإصلاحية والأصول المنهجية
8 لحزب العدالة والتنمية
- ثانياً: بخصوص قراءة مختلف السياقات السياسية الدولية
والإقليمية والوطنية 15
- ثالثاً: تقييم الكسب الإصلاحي والأداء السياسي والتنظيمي
للحزب 19
- على سبيل الختم: حزب العدالة والتنمية وتحديات المستقبل 27

مقدمة

شكّل الحوار الداخلي الذي نظمه حزب العدالة والتنمية خلال سنتي 2018 و2019، مبادرة نوعية ستساهم، بإذن الله تعالى، في تكريس تقليد حيوي في مسار الحزب خاصة، وفي العمل الحزبي ببلادنا. وهو ما من شأنه أن يرقى بالمؤسسة الحزبية لتشكّل فضاءً حاضناً للتداول العمومي والنقاش السياسي الكفيل بتأطير المواطنين والمواطنات وتكوينهم سياسياً، وكذا تحفيز النخب الحزبية على النهوض بدورها في إنتاج الأفكار وتطوير الأطروحات. فكلتا هاتين الوظيفتين تعتبران من بين أهم المهام المناطة، ديمقراطياً ودستورياً، بالفاعل الحزبي. كما أن الالتزام بالممارسة الحوارية داخل الحزب يرسخ الوعي بأن التنظيم الحزبي، ابتداءً، وقبل أن يكون مجرد أداة تنظيمية وقيادة قانونية للمشاركة السياسية والانتخابية، هو في الأصل سعي لتجسيد رسالة إصلاحية وفكرة نضالية يلزم العمل على تعهدها دوماً بالمساءلة والنقد والتقييم، تجديداً لمضامينها، وتقصيلاً لغاياتها وأهدافها، وترشيحاً لتنزيلها، في إطار صيانة وتعزيز الثوابت الوطنية الدستورية الجامعة.

وجاء تنظيم الحزب لهذا الحوار تنفيذاً لدعوة المؤتمر الوطني الثامن الذي قرّر إجراء حوار سياسي داخلي، إذ أكد بيانه الختامي بالنص على أن الغايات من وراء الدعوة إلى إطلاق حوار سياسي داخل مؤسسات الحزب تتركز أساساً في ثلاثة عناصر:

1. بلورة قراءة جماعية للمرحلة؛
2. ترسيخ ثقافة سياسية مشتركة في التعاطي مع المتغيرات؛
3. إجراء تقييم شامل للمرحلة الفاصلة بين المؤتمرين السابع والثامن.

وفي إطار من هذا التوجه، اعتمدت الأمانة العامة ورقة بشأن منهجية الحوار الداخلي حدّدت فيها أهداف الحوار في أربع نقاط:

1. إنجاز قراءة جماعية للسياق العام الوطني والحزبي بين المؤتمرين الوطنيين السابع والثامن، خصوصاً ما تعلق بالمسار الديمقراطي والتنمية الذي سارت فيه بلادنا منذ 2011؛
2. تقييم تجربة الحزب السياسية وما راكمه من منجزات ومكاسب وما تخلل أداءه من قصور على المستوى السياسي العام؛
3. تشخيص الذات الحزبية ورصد الصعوبات التنظيمية والتواصلية التي كشفت عنها المرحلة السابقة؛
4. بلورة مداخل الإصلاح الفكري والمنهجي والسياسي والمؤسساتي والتنظيمي مما من شأنه أن يتيح الظروف المناسبة لبلورة انطلاقة متجددة للحزب.

وبالنظر إلى التفاعل الإيجابي مع المحطة الوطنية للحوار الداخلي، واستجابة لحجم الطلب الداخلي للمشاركة في فعاليات هذا الحوار، تم فتح المجال لتنزيل الحوار الداخلي على الصعيد المجالي، جهويا وإقليميا، حيث نظمت مئات اللقاءات الحوارية عمت مختلف ربوع المملكة، وشارك فيها آلاف الأخوات والإخوة، مما أغنى مضامين الحوار وساهم في تدقيق الكثير من خلاصاته.

ولله الحمد، فإن النتائج التي أفضى إليها الحوار، في مختلف محطاته الوطنية والجهوية والإقليمية، كانت مهمة وإيجابية، سواء على صعيد المنهجية التي سلكها الحوار، أو من خلال خطوات إعداد مضامين الحوار والتي أشرفت عليه لجنة روعي في تشكيلها معايير التعدّد والتنوّع والخبرة، أو من خلال نوعية الاستكتابات والمداخلات والنقاشات التي تصدّى من خلالها المشاركات والمشاركين في الحوار لإشكالات وأسئلة بمستوى مقدر من الوضوح الفكري المنهجي والمسؤولية السياسية والوطنية. وقد تسنى للحزب عبر هذه الفعاليات مراكمة إنتاج فكري مهم من شأنه أن يغني مساهمته في الفكر المغربي وبعض اجتهاده السياسي وخطابه الحزبي.

هذا، وقد تم تنظيم أشغال هذا الحوار في أربع ندوات وطنية، قاربت كل ندوة منها قضايا أساسية كان لا بد لحزبنا من التداول بشأنها، وهي:

1. ندوة أولى انكبت على مناقشة موضوع: «التقييم السياسي العام»، يومي 9 و10 يونيو 2018؛
2. ندوة ثانية تعرضت لموضوع: «المشروع الإصلاحي لحزب العدالة والتنمية: المنطلقات والمراجعات»، يومي 21 و22 يوليوز 2018؛
3. ندوة ثالثة قاربت موضوع: «تقييم الأداء السياسي للحزب بمرجعية أطروحة الشراكة من أجل البناء الديمقراطي»، وذلك يومي 20 و21 أكتوبر 2018؛
4. ندوة رابعة في موضوع «النموذج التنظيمي والتحديات المستقبلية» يومي 15 و16 دجنبر 2018.

وقدمت في إطار هذه الندوات الوطنية العديد من الأوراق التي تم تجميعها في كتاب ملحق مع المحاضر التفصيلية للمناقشات الغنية والثرية.

في حين اشتغلت ندوات الحوارات الجهوية والإقليمية على ثلاثة محاور أساسية وهي:

1. محور المبادئ الإصلاحية والقواعد والمنهجية والنموذج التنظيمي للحزب؛
2. محور تقييم الكسب الإصلاحي والأداء النضالي للحزب؛
3. محور رهانات واستحقاقات المرحلة.

وقد قدمت ضمن فعاليات هذا الحوار، خاصة في مرحلته الوطنية، العديد من المدخلات والتعقيبات التي اشترط فيها أن تكون مصاغة في أوراق تعالج الأسئلة المقترحة من لجنة الحوار الداخلي، لتشكل أرضية مشتركة يشغل عليها الجميع سعيا نحو بلورة إجابات مشتركة عليها. واليوم، نعتز جميعا بقيمة هذه الأوراق والمقالات المتعددة كما والتمتيزة نوعا، والتي من المرتقب أن يتم إصدارها في مجلد يضم بين دفتيه الأشغال الكاملة للحوار، بما في ذلك الأوراق المنهجية والأوراق العلمية، فضلا عن هذا التقرير التركيبي الذي يكثف المضامين والخلاصات الكثيرة التي تم تداولها في مختلف مراحل هذا الحوار الوطني.

أولاً: خلاصات النقاش حول المبادئ الإصلاحية والأصول المنهجية لحزب العدالة والتنمية

لزمت الإشارة في البداية إلى أن أغلب المداخلات والمناقشات التي شهدتها هذا المحور جاءت متقاربة في عمومها، سواء تعلق الأمر بقراءة معالم الذات والهوية الحزبية واستيعاب مقومات المذهبية والمنهجية السياسية، أو التركيز على قواعد ومعايير النموذج التنظيمي، وتجلت أهم الخلاصات بهذا الصدد فيما يلي:

1. فيما يخص التعاطي مع **مسألة المرجعية** في فكر الحزب: تم التأكيد على أن حزب العدالة والتنمية، كما هو مقرر في وثائقه المرجعية وفي نظامه الأساسي، حزب سياسي ينطلق من المرجعية الإسلامية بما تضمنه من مبادئ وقيم مؤطرة، وقواعد وضوابط موجهة، ومقاصد ناظمة للعمل الإصلاحي الساعي لإقامة العدل والحرية والكرامة، وإشاعة الرحمة وإنجاز التنمية والنهضة. لذلك فإن فهم الحزب لمسألة المرجعية يقوم على اعتبارها منظومة متكاملة يشد بعضها بعضاً ويقويه، بعيداً عن سلبيات الفهم التجزيئي والتعاطي الانتقائي ومساوئ الفهوم المنغلقة والتصورات الرجعية.

لذلك فإن الحزب يعي جيداً بأن الدعوة للانطلاق من المرجعية الإسلامية دعوة توجب استحقاقات فكرية ومنهجية وعملية إلى جانب مستلزماتها القيمية والأخلاقية والسلوكية، على أن يتم التعاطي معها، أي المرجعية، بنفَسٍ تجديدي ووعي اجتهادي، يبذلان العديد من الهواجس والتناقضات الموهومة التي اخترقت العقل الإسلامي المعاصر من قبيل تناقض الإسلام مع الديمقراطية أو حقوق الإنسان أو المواطنة أو المعاصرة. فالالتزام بالمرجعية الإسلامية لا يعني بالضرورة الانغلاق على الذات أو الفهم السكوني، بل إن الانفتاح على الكسب الإنساني المعاصر في مختلف مجالات الحياة من بين أحد أهم متطلبات أعمال المرجعية.

لذلك، فإنه بقدر الحرص على حسن تمثيل مقومات المرجعية وتوجهاتها فكريا وسلوكيا، فإن ذلك يدعونا إلى مزيد من العمل والاشتغال على تطوير فهمنا للمرجعية والمنهج وفق رؤية تجديدية تتحرى الاستهداء بمقاصد الإسلام وقيمه العامة، وتجتهد بما يتناسب مع مقاصد الإسلام العامة ويراعي تحقيق المصالح الوطنية والشعبية.

2. ينطلق الحزب في استيعابه لمعالم هويته المذهبية والسياسية بالانطلاق من مقومات الهوية الوطنية الجامعة والموحدة المتمثلة في «الإسلام الوسطي» المعتدل و«الوحدة الوطنية والترايبية» و«إمارة المؤمنين والملكية الدستورية» و«الاختيار الديمقراطي». وإن كان الحزب يعتز بتبنيّه للمرجعية الإسلامية والتزامه بثوابت الأمة، فإن ذلك لا يضيء على اجتهاداته سمات الثبات ولا صفات القدسية، وإنما الحزب حريص على أن يرسخ طبيعته المدنية، وأن يؤكد الطابع البشري النسبي لمختلف اجتهاداته السياسية، رأيا وموقفا وتقديرا. وما يجسد تمثّل الحزب للطابع البشري والنسبي لهذا الطابع هو انكباب الحزب الدائم على مراجعة اجتهاداته وتحليله المستمر بفضيلة النقد الذاتي لمعاودة النظر في ممارسته وأدائه وتجديد تصوراته وإجاباته. فالحزب مدركٌ تمام الإدراك وإع تمام الوعي بأن ما ينتجه من آراء ومواقف وتقديرات هي محض اجتهاد بشري قابل للخطأ والصواب، ومن اللازم إخضاعها للمراجعة الدائمة والنقد المستمر.

وعلى العموم، يمكن وصف حزب العدالة والتنمية بأنه حزب سياسي، وطني المنطلقات والتوجهات، بمرجعية إسلامية وفق منطق تجديدي واجتهادي، إصلاحي المنهج يجمع بين التجاوب مع الانتظارات ومراعاة الإكراهات، ويتفاعل مع المتغيرات في التزام بالثوابت، ديمقراطي التوجه، في ظل الإيمان بالدور القيادي للمؤسسة الملكية في الإصلاح والتوجيه.

3. فيما يخص التعاطي مع منهج الحزب: يؤطر الحزب نضاله السياسي بمشروع إصلاحي واسع، متعدد شركاؤه وأوراشه، وذلك بحكم قناعته أن الإشكالات السياسية والتنموية التي تعرفها بلادنا ما هي سوى نتاج للتراجع التاريخي للمغرب والذي تسارعت وتيرته منذ القرن السادس عشر تقريبا، وهو ما يقتضي الجمع بين مختلف مسارات الإصلاح الثقافية والاجتماعية

والسياسية والاقتصادية لاستدراك هذا التراجع الحضاري وتصحيح اختلالاته وتأسيس مسار جديد للانطلاق والتقدم.

ووفقا لهذه الرؤية، يتأسس المنهج الإصلاحى للحزب على خيار المشاركة السياسية القائمة على مبادئ التعاون والتوافق مع المؤسسة الملكية ومع مكونات الحقل السياسي. كما يستند إلى نهج مبدأ التراكم ومراعاة الواقع، بإكراهاته وممكناته، عند تنزيل مشروعه الإصلاحى. لذلك دأب الحزب في سعيه الإصلاحى على تعزيز منطق المشاركة لا المغالبة، والانفتاح وصيانة التعددية والتنوع، ورفض نزوعات الهيمنة أو الاستحواذ أو الاحتكار والعنف، والابتعاد عن التقاطبات الصراعية التي شهدها الواقع السياسي الوطنى لعقود من الزمن، مما فوت على البلد فرصا تنموية وإصلاحية. وما انفك الحزب في أديباته وأوراقه يشدد على أنه حين تتوفر أجواء التقارب بين مختلف القوى الفاعلة في المجتمع تستطيع بلادنا أن تربح رهان الكثير من التحديات. وهو ما تشهد عليه لحظات عديدة من قبيل التعديلات الدستورية الثلاثة الأخيرة (1992-1996-2011)، بما رافقها من انفتاح سياسي وانفراج حقوقي وسلم اجتماعي. السير قدما في هذا المنحى، وعلى أسس من هذه الرؤية والتوجهات، أفضى إلى تميز النموذج المغربي بجمعه بين مطلب الحاجة إلى الإصلاح ومقتضى الحفاظ على الاستقرار، وعله ما ينسجم مع طبيعة المغاربة المشهود لهم تاريخيا بالتوازن والاعتدال وميل إلى اعتبار حفظ الاستقرار مدخلا للإصلاح.

4. أما بخصوص النموذج التنظيمى لحزب العدالة والتنمية، مبادئها وقيما وقواعدها: فإن الحزب ما فتى يولي عناية كبيرة لشأنه التنظيمى والمؤسساتى في كل محطاته وأوراقه الوطنية، والتي تشد جميعها العمل على تأهيل المنظومة الحزبية ومواصلة بناء حزب عصري، بما يحافظ على القيم المؤسسة للحزب ويعزز جاهزيته النضالية للنهوض بالأدوار والمهام المنوطة به، وتمثل أهم خلاصات الندوة التنظيمية في:

- تجديد النموذج التنظيمى لحزب العدالة والتنمية انطلاقا من المبادئ والقيم والقواعد المؤطرة: ويمكن إجمال المبادئ المرجعية للنموذج التنظيمى للحزب في أربعة مبادئ وهي: «مبدأ المرجعية الإسلامية» و«مبدأ الوطنية» و«مبدأ الديمقراطية الداخلية» و«مبدأ الوحدة التنظيمية»؛

- أما على صعيد القيم الجامعة فيمكن توزيعها إلى منظومتين:

أولهما، قيم فريدة عنوانها الجامع هو "الاستقامة"، في أبعادها المتنوعة دينياً وحقوقياً وقانونياً. وتشمل أربع مجموعات قيم وهي: (1) مجموعة قيم الصلاح (صدقاً وأمانة وثقةً وحسن ظن؛ 2) ومجموعة قيم العطاء (تضحية وتطوعاً وجاهزيةً ونضاليةً وترفعاً على الطمع في المسؤوليات)؛ ثم (3) مجموعة قيم المسؤولية (التزاماً وانضباطاً وإحساساً بالواجب)؛ وأخيراً (4) مجموعة قيم الانتماء (اعتزازاً بالانتماء وولاءً للفكرة وللمشروع الإصلاحي).

ثانيهما قيم جماعية تنضوي تحت عنوان قيم الحرية والمسؤولية، وتندرج ضمنها قيم حرية الرأي والتعبير واستيعاب التنوع ورفض الاستبداد بالمسؤولية، وقيم التطوع وخفض الجناح والأخوة والتعاون ونبذ الكولسة وطلب المسؤوليات.

- وبخصوص القواعد المنهجية، فإنها عموماً تتوزع على ثلاثة أصعدة:

قواعد التنظيم، وترتكز أساساً على مجموعة من المبادئ من قبيل "مبدأ التنظيم وسيلة وليس غاية"، وأنه "حقوق وواجبات"، ومبدأ "التساوي بين الجنسين والأجيال والفئات"، ومبدأ "إسناد المشروعية للمؤسسات" مع رفض كل نزوع إلى صناعة المحاور على أساس الولاء للأشخاص أو الانحياز لتيارات؛

قواعد التدبير والتسيير والتي تتجلى في قاعدة "الرأي حر والقرار ملزم"، وقاعدة "لمسؤوليات بالانتخاب"، وأن "القرار بالأغلبية"، وقاعدة "الشرعية القانونية"، وقاعدة "التعاون مع الفاعلين وإشراك المواطنين"، وقاعدة "ترشيح الجماعة لا ترشح الأفراد". مع أن التزام هذه القواعد لا يحول دون مساءلتها ومراجعتها أو رفض أي محاولة لطرحها على منصة النقاش والتداول، ونذكر بهذا الصدد النقاش الدائر حول مدى صلاحية قاعدة الترشيح لا الترشيح. ويبدو مطلوباً فتح النقاش حولها واستجلاء الموقف السليم بصددها بما يحفظ قيم الحزب ويعزز نضاليته وحيويته .

قواعد إدارة الاختلاف، والتي تتمثل أساساً في قاعدة قبول التنوع والاختلاف مع رفض التنميط والاصطفافات، وقواعد حسن الظن والأخوة؛ ونقد الرأي المخالف دون تجريح الأشخاص.

وإن خلاصة الندوة الوطنية الرابعة للحوار الداخلي في مدارس النموذج التنظيمي للحزب، تؤكد الحاجة لثمين مكتسبات هذا النموذج من حيث المبادئ والقيم والقواعد، والعمل على تطوير آليات تنزيله، لاسيما على المستويات التالية:

1. الهيكلة والبناء التنظيمي؛
2. تدبير الموارد البشرية والرفع من مردوديتها؛
3. تعزيز مهارات وقدرات المناضلين وتحدي إيجاد النخب السياسية؛
4. تأهيل الأداة التنظيمية فيما له علاقة بالنظم والقوانين؛
5. الثقافة والقيم الجامعة.
6. وتؤكد هذه التحديات في ظل التوسع الأفقي الكبير الذي شهده الحزب نتيجة سياسة الانفتاح والتوسع في العضوية الذين انتهجهما.
5. أما بخصوص **المحددات المنهجية المؤطرة لخطاب الحزب**: فإنها تتجلى أساسا في الإعلاء من قيمة الوطن على غيره من الاعتبارات في ظل الالتزام بثوابت الأمة التاريخية واحترام مؤسساتها الوطنية، ونهج التغيير الإصلاحي بوسائل العمل القانوني والسلمي والحضاري، بشراكة وتعاون مع مختلف المكونات بعيدا عن منطق التنازع والصراع والهيمنة. وهي في عمومها محددات تركز على تقدير قيمة الشراكة والتعاون في الإصلاح والاشتغال بمنطق التراكم الذي يصون المكتسبات ويرصد التراكمات الإيجابية، ويشيع الإدراك بأن الإصلاح هو مسؤولية المجتمع، كما هو مسؤولية الدولة.

• ولذلك جاء خطاب الحزب موسوما بمجموعة صفات، أهمها أنه: خطاب سياسي ينطلق من الثوابت الوطنية واحترام المؤسسات الدستورية، ويتأسس على المرجعية الإسلامية وفق روح تجديدية منفتحة. فهو خطاب سلمي مدني قائم على التعاون لا على المنازعة.. وهو خطاب تشاركي ومشاركة في تدبير علاقات الاختلاف. كما أنه - وهو خطاب تجديدي ومتجدد في فهمه- واقعي ومتوازن في تقديراته... إطاره الجامع الانتماء للوطن.

- ومما لا شك فيه أن الخطاب السياسي للحزب قد شهد تطوراً مهماً، سواء على مستوى إغناء المعجم السياسي المغربي وإبداع قاموس مفاهيمي سياسي، أو من خلال الشراء الموضوعاتي الذي استصحبه. ومما زاد خطاب الحزب وضوحاً وقوةً، صدقٌ وحماسةً المناضلات والمناضلين الذين حملوا مضامينه لعموم المواطنين والمواطنات، بحيث بقي خطابنا قريباً من الهموم الشعبية والانتظارات المجتمعية.
- غير أن الاعتزاز بتجربة الحزب في بناء خطاب سياسي قوي لا يمنع من الوقوف عند العديد من أوجه النقص والقصور الواجب استدراكها والتعجيل بمعالجتها، والتي من بينها أن الجهود المبذولة لبناء هذا الخطاب وتجديده هي مجهودات في غالبها تنسب لأفراد، وليس للمؤسسة الحزبية أو لمجهود جماعي، أو لكونه خطاباً لم يول العناية اللازمة لبعض القضايا الإشكالية ذات العلاقة بموضوعات تفرض ذاتها في النقاش العمومي. لذلك، فإن الحزب مطالب بضرورات العمل على مأسسة اجتهاداته لتجديد خطابه الفكري والسياسي، بما يقوي مضامينه ويتقدم بأجوبته على المستجدات من أسئلة وإشكالات تفرضها معطيات الواقع وتحولاته، وبما يساهم في إعادة الاعتبار للخطاب السياسي من حيث مصداقيته وقوته وأثره، ويعضد أطروحته ويقوي من عناصر جاذبيته للرأي العام الوطني. ومن جملة شروط تعزيز مضامين خطاب الحزب تدقيق مقارنته للقضايا المتعلقة بالنموذج أو المتعلقة بالسياسات العملية والبرامج التطبيقية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ذات العلاقة المباشرة بالمعيش اليومي للمواطنين ومستقبل تنمية الوطن أو المرتبطة بدعم مسار الإصلاح السياسي والبناء الديمقراطي.
- كما أن خطاب الحزب لم يسلم من بعض أوجه الارتباك وضعف التأصيل والتملك من قبل أعضاء الحزب ومتعاطفيه وبروز آثار ذلك في العلاقة مع الأحزاب، أو من خلال تناول بعض قضايا الشأن العام التي غاب فيها الجهد التجديدي. هذا، بالإضافة إلى بعض الاختلالات الأخرى من قبيل ضعف استثمار مضامين الخطاب السياسي للحزب في تأطير النقاش داخل الحزب وخارجه، مما يتطلب مواصلة العمل الجاد من أجل بناء خطاب سياسي واضح وقوي قادر على استيعاب معطيات

المرحلة وحائز لمضامين وقدرات تفسيرية وتحليلية توفر أرضية يجتمع عليها أعضاء الحزب. وهو ما يدعو إلى ضرورة الإسراع إلى إنشاء بنية حزبية تشتغل على البناء المتجدد للخطاب، في صيغة متدى لإنتاج الأفكار أو بنية علمية أو غيرها من الصيغ، مع توسيع دائرة الفاعلين في إنتاج الخطاب والعمل على صياغة دليل بمواصفات خطاب الحزب ومضامينه.

ثانياً: بخصوص قراءة مختلف السياقات السياسية الدولية والإقليمية والوطنية

1. خلاصات النقاش حول السياق الدولي والإقليمي والعربي وآثاره على المغرب: فتمثل أهم الخلاصات الأساسية المرتبطة بالسياق الدولي والعربي وخيارات التعامل معه في خمس نقاط:

- أن هناك تحولات عميقة جارية في العالم وفي سياسات الدول الكبرى سمّتها: أولاً، بروز توترات وصراعات متنامية في ظل عالم متعدد الأقطاب، وخاصة التوترات الأوروبية والأمريكية، مع نزوع أكبر نحو حماية المصالح الاقتصادية واستغلال ثورة تكنولوجيا المعلومات والأنترنت للتأثير وخدمة تلك المصالح، بأبعادها وتحدياتها الاقتصادية والأمنية والاستراتيجية والثقافية. وثانياً، مسألة الديمقراطية وقضايا الحقوق في سلم الأجندة الدولية، والارتداد عن خيارات الإصلاح السياسي ونشر الديمقراطية، حيث لم تعد سياسات الدول المعادية لها تمثل مشكلة كبرى قد تدفع لاتخاذ قرارات ضدها على المستوى الدولي. وثالثاً، السعي لإضعاف المنظومة المؤسسية الدولية وتهميشها، وتفكيك التكتلات القارية والمؤسسية في المنطقة العربية، وتقويضها لصالح عودة منطق الفوضى الخلاقة. ثم رابعاً، تجدد قوة المشروع الصهيوني وتنامي الخلط بين الإسلام والإرهاب على المستوى العالمي.
- ورغم أن السياق الدولي والعربي الخارجي سياق سلبي يفرض الوعي بخطورة السيناريو التراجعي باعتباره المؤطر للمرحلة السياسية الإقليمية، إلا أن المغرب، ولله الحمد، حافظ على مساره الإصلاحية والتنموي وعلى استقراره في المنطقة، مقاوماً ما يستهدف وحدته الترابية والوطنية، وممانعاً لكل محاولات الابتزاز والتحرش التي يتعرض لها. ومما قوّى ذلك عددٌ من المبادرات المغربية على صعيد الساحة الأفريقية وتساعد إشعاعه الإفريقي والعربي - الإسلامي والإنساني، وهي مبادرات عزّزت التثبيت باستقلال القرار الوطني وألوية المصالح الوطنية العليا.

- ولئن كان هذا السياق الدولي والإقليمي سياقاً سلبياً بشكل حاد، خاصة بالنسبة للأحزاب ذات المرجعية الإسلامية في المنطقة العربية، في ظل صعود توجهه سلطوي إقليمي خارجي يستغل السياق الدولي لعرقلة المسار الديمقراطي والارتداد على منجزات الإصلاح واستهداف الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية، إلا أن ممانعة مغربية برزت إزاء هذا المناخ، إذ اختار المغرب بشكل إرادي عدم الانخراط في السياسات التي اختارت النهج الإقصائي، استهدفت الارتداد على مخرجات الحراك الديمقراطي الذي شمل عدداً من دول المنطقة.
- بكل تأكيد فإن الموقف الدولي والخارجي عامل مؤثر لا يمكن تجاهله، ويلزم التعامل معه بيقظة وحذر، من دون تهوين أو تهويل. غير أنه بالرغم من قيمة الأثر الدولي إلا أن عناصره تبقى نسبية، فهي ليست محدداً نهائياً أو عاملاً حاسماً دائماً، وذلك بفضل ما يتمتع به المغرب من حرص على صيانة سيادته وتماسكه الداخلي، مما يقلل من حدة هذا التأثير، ويمكن الوطن من تجاوز آثاره. كما أن طبيعة الدولة والمجتمع في المغرب ترفضان السقوط في منطق الردة الديمقراطية، ومن ذلك استمرار النموذج المغربي في الإدماج الإيجابي للأحزاب ذات المرجعية الإسلامية وانخراطها في منظومة الشأن العام، قراراً وتدبيراً.
- تخصيص الحديث عن مختلف مستويات السياقات الدولية والإقليمية ضمن فعاليات الحوار أمر نابع من الوعي بضرورة استحضار مختلف هذه السياقات لمحيطه بالحزب، واستشعار توجهاتها واستشراف مآلاتها بحكم تداخل القضايا الدولية وتقاطع استراتيجيات ورهانات الفاعلين الدوليين والإقليميين. لذلك فإن الحزب مدعو إلى التفاعل المستقبلي مع هذه التطورات بمزيد من السياسات والمواقف التي تعضد ممانعة المغرب وصموده في وجه الاستهداف الخارجي والإكراهات الناجمة عنه سياسياً واقتصادياً وأمنياً، وأن يسهر دائماً على صيانة المسار الإصلاحية والديمقراطية، ودعم استقلال القرار الوطني وتقوية الإشعاع المغربي الخارجي، واعتماد مواقف واضحة إزاء الاستهداف الذي تعرفه الأمة العربية - الإسلامية وخاصة في القضية الفلسطينية ووحدة الشعوب

واستقرارها. ويشهد رصيّد ما راكمه الحزب منذ تجديد انطلاسته أواسط تسعينيات القرن الماضي من مواقف، عن مرونته وقدرته على اتخاذ القرارات اللازمة لصيانة المسار الإصلاحي وإبداع الخيارات ضمّانا لاستمرارية الحزب مؤثرا وفاعلا في هذا المسار، ولعل واحد من أبرز الأمثلة على ذلك إبداعه لأطروحة «الإصلاح في ظل الاستقرار» كمرج ساهم في إيجاد مخرج للانسداد السياسي الذي عرفه المغرب قبل وإبان سنة 2011.

2. أما على صعيد خلاصات تشخيص الوضعية السياسية الراهنة وتحديات مسار الإصلاح السياسي: فقد أفرز نقاش الوضعية السياسية الراهنة من خلال جلستين تناولتا خصائص النسق السياسي والحزبي المغربي، وتفاعلات الحياة السياسية ومسار البناء الديمقراطي ومعيقاته وإمكاناته، الخلاصات التالية:

- إن مسار الإصلاح والبناء الديمقراطي تعرّض لامتحانات صعبة خلال سنة 2017 وهو ما بدا من خلال عدم تقبل قطاع من المناضلين ومن الرأى العام لعدم تشكيل حكومة برئاسة الأستاذ عبد الإله بن كيران، ثم بعض المواقف السلبية بعد تشكيل الحكومة في أبريل 2017 وتركيتها وموقع الحزب الأول ضمنها. وعمّق من ذلك حجم الاحتقانات الاجتماعية الناجمة عن أحداث إقليم الحسيمة ثم إقليم جرادة وبعدها حملة المقاطعة. مما أثر سلبا على المزاج السياسي العام وساهم في تبلور مناخ سياسي سلبي ورافض يخدم خطاب استهداف الثقة في العمل السياسي وفي المؤسسات، ويخصّس وظائف البنيات الوسيطة ويشكك في جدوى فكرة الإصلاح من خلال المشاركة السياسية مع بروز نزعات سياسية تراجعية..
- إن تطور المسار الديمقراطي وتقدمه يتسم بالبطء مع بروز حالات اضطراب شوشت على مساره التراكمي خاصة مع استفحال أزمة الوساطة الحزبية والجموعية، وتفاقم هشاشة البنيات الحزبية، وثقل تاريخ الصدمات والصراعات بين مكوناتها واللائقة بينها، وقصور النظام الانتخابي، مما أضعف إمكانات الفعل الإصلاحي، بموازاة عجز البنية الإدارية عن تجاوز الفاعل الحزبي السياسي في التأطير والوساطة، وإخفاق التجارب الحزبية الجديدة عن تقديم البديل.

• ويعود تفاقم أزمة الفاعل الحزبي إلى محدودية الثقافة الديمقراطية لدى فئات من النخب التمثيلية، وذلك لعوامل ثقافية وسياسية ومصالحية، وتفكك تدريجي للأحزاب السياسية ذات المصادقية، وتراجع الهيئات النقابية وعموم الوسائط الجموعية الحقيقية، وتواري أغلب النخب المثقفة وتقاؤها عن تقويم الفعل السياسي وترشيد أولوياته وتوجهاته، كل ذلك في ظل تزايد حملات التبخيس الممنهج للعمل السياسي والحزبي وانحسار استقلالية القرار الحزبي، مما يحتم بالاستعجال اللازم، العمل على صيانة التعددية الحزبية وإعادة الاعتبار للفاعل الحزبي. يضاف إلى ذلك التأثير المتعاظم لوسائل التواصل الاجتماعي في التآطير والتأثير، ورافق ذلك بروز قصور النموذج التنموي الحالي مع جمود تطور إنتاج الثروة ومحدودية آليات توزيعها بكيفية عادلة منصفة تساهم في تلبية حاجيات وكرامة المواطن ومحاربة الفوارق الاجتماعية والمجالية، وتحقيق الاستقرار والسلم الاجتماعي.

• إن المسار الذي قطعه البناء الديمقراطي هو سيرورة طويلة رغم بطئها، فهي ذات طابع تراكمي باتجاه تصاعدي رغم ما قد يعرفه من تشويش واضطراب، ومسؤوليات الحزب أساسية في الحفاظ على هذا المسار وتحفيز المبادرة في الإصلاح السياسي ومواصلة مسار البناء الديمقراطي، ونجاح الحزب في ذلك يتطلب الوعي بالمسؤولية الجماعية، وعدم السقوط في الانتظارية، ومواجهة الحالة النفسية السلبية التي بثتها نزعات العدمية والانسحاب واللامبالاة، والتصدي لمحاولات المس بالمسار الديمقراطي والحقوقى لبلادنا وسعي قواه الحية للقطع مع الفساد والاستبداد.

ثالثاً: تقييم الكسب الإصلاحي والأداء السياسي والتنظيمي للحزب

1. انتهى النقاش بصدد تقييم الكسب الإصلاحي العام للحزب إلى مجموعة من الخلاصات التي يمكن تكثيفها في النقاط التالية:

- ينتظم المشروع الإصلاحي للحزب مستويان من المقاصد والأهداف: الأول، مقاصد وأهداف كبرى، تتمثل في سعيه لبناء مغرب حديث وديمقراطي معتز بأصالته ووفى لروافده الحضارية وقادر على تحقيق تنمية اقتصادية منتجة للثروة، مع ضمان توزيعها التوزيع العادل بما يكفل التوازن والتماسك الاجتماعيين، والثاني، أهداف مرتبطة بالتحولات السياسية والحزبية التي عرفها الحزب والتي تتجلى في النضال من أجل تحسين شروط المشاركة السياسية وترسيخ الديمقراطية والتمكين السياسي لها، والرقي بمساهمة الحزب في إنجاز الإصلاح السياسي.

- ساهم الحزب في القيام بأدوار مقدّرة في تقوية المجتمع وتمنيح الدولة وتحصين الثوابت الدستورية ومقاومة نزوعات التحكّم والإفساد السياسي. ويعود الفضل فيما حقّقه الحزب من مكاسب إصلاحية إلى أمور أهمها رسوخُ منطقته السياسي القائم على الالتزام بالثوابت الوطنية والدفاع عن الاختيار الديمقراطي، إلى جانب مقومات هويته الحزبية ومنظومة قيمه النضالية المنسجمة مع هوية المغاربة ومنظومتهم القيمة. وهو ما يستوجب الحرص أكثر على ضرورة تعزيز الثقة بين الحزب والمؤسسات الدستورية، وترسيخ مسار الحزب في إرساء علاقة قائمة على الثقة والتعاون والدعم مع المؤسسة الملكية باعتبارها رمزا للوحدة وضمانا للاستقرار وقائدة للإصلاح، من أجل التقدم أكثر في مسار الإصلاح والبناء الديمقراطي.

- إن المقاربة الإصلاحية الواقعية للحزب، الجامعة بين السعي للاستجابة للتطلعات والانتظارات والمطالب من جهة، وحسن تقدير الإمكانيات والإكراهات الواقعية من جهة ثانية، مكنت الحزب من أن يساهم بأدواره الدستورية وعمله الجاد في الرفع من الوعي السياسي لدى عموم المواطنين والمواطنات، والانتصار لخيار المشاركة السياسية الفاعلة بدل منطق المقاطعة والانعزال، ودعم مسار البناء الديمقراطي ونشر الثقافة الديمقراطية من خلال تعزيز قيم الشفافية والنزاهة، والمسؤولية والحرية والاحتكام للأغلبية وصيانة استقلالية القرار الحزبي.
- تقديم الحزب لإحدى التجارب الرائدة للأحزاب ذات المرجعية الإسلامية في المنطقة، ففساره الفكري والسياسي رسخ الوعي بأن حزب العدالة والتنمية حزب مدني ببرنامج سياسي معني بالمشاركة في تدبير الشأن العام وفق القواعد الديمقراطية القائمة على قيم النسبية ومبدأ التنافسية، وهو المسار الذي تجاوز من خلاله التصورات المنغلقة، بما بدت معه تجربة الحزب تجربة متميزة، عضدتها سلسلة المراجعات النقدية التي ما فتى يمارسها على اجتهاداته التصورية والتنظيمية والحركية، بما يجعل مستقبله مفتوحاً على آفاق فكرية واجتهادات سياسية واعدة.
- ومن عناصر الكسب التقدم في إطلاق سلسلة إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية مكّنت من تقديم نموذج جديد في العمل السياسي قائم على القرب، وتحمل المسؤولية، والوفاء بالالتزامات، والثقة والمصالحة، وتأكيد حرمة المال العام. كما كانت له إسهاماته الإيجابية في تحسين الوضعية الاقتصادية للبلاد وتجاوز بعض أزماتها، وعلى إطلاق سلسلة من الإجراءات الاجتماعية الدالة وذات الأثر المباشر على حياة المواطن، خاصة وأن أحد أهم الإشكالات التي كان، وما يزال، يعانيها الوطن هي الإشكالات المتعلقة بسوء توزيع مقدرات البلاد وثرواته واختلالات منظومة العدالتين الاجتماعية والمجالية.
- هذا، فضلاً عن تعزيز تحرير المبادرة الاقتصادية مما أكد قدرة الحزب على الإنجاز السياسي الملموس، لاسيما بعد أن خضعت

حصيلة الحزب في المشاركة الحكومية الأولى للمحاسبة في الاستحقاقين الانتخابيين لـ 2015 و2016، والذين كشفوا عن رضا ونجاح سياسيين معتبرين.

• في المقابل برز عدد من التحديات والاختلالات التي وجب الانتباه لها والعمل على معالجتها، من قبيل القصور في تأطير الأجيال الملتحقة بالحزب على منطلقات مشروعه الإصلاحية وقواعده وقيمه وأخلاقه، وضعف مواجهة تحديّ تبخيس العمل السياسي، وعدم تحول مشروعه الإصلاحية إلى توجه فكري مجتمعي، وقصور الاجتهاد والإبداع في تقديم البدائل وإنتاج النخب والكفاءات.

2. وبخصوص النقاش حول مسألة تقييم الأداء السياسي العام للحزب على ضوء أطروحتي النضال والبناء الديمقراطيّين: فقد تركزت أهم مضامين الحوار في النقاط التالية:

• توجه بين أطروحتين: صاغ الحزب أطروحته النضال والشراكة في 2008 و2012 على التوالي، ضمن سياقات خاصة، حيث كانت كل أطروحة بمثابة إجابة على مرحلة سياسية بعينها، إذ صيغت أطروحة «النضال الديمقراطي مدخلنا للإصلاح» في إطار لحظة تراجعية اتسمت بتنامي نزوعات الهيمنة على الحياة السياسية والتحكم في مفاصلها، في حين صيغت أطروحة الشراكة في ظل حركة الربيع الديمقراطي وما شهده من إعلاء لشعار محاربة الفساد والاستبداد وتبني الحزب له كشعار، وما فتحه ذلك من آفاق واعدة لتشييد تجربة ديمقراطية على أساس متن دستوري متقدم جسده دستور 2011، خصوصا وأن الحزب قائد للحكومة بما يعنيه ذلك من ضرورات الحرص على تكريس منطق التعاون والشراكة على حمل أعباء البناء الديمقراطيّ.

• ومع مراعاة هذا المقتضى المنهجي الذي يوضح أن كلتا الأطروحتان كانتا جوابا على مرحلتين مختلفتين، غير أن هذا لا يمنع من القول بأن بينهما تكاملا في الطرح بحكم وحدة الرهان الإصلاحية الذي تشدانه.

• ومع التقدير بأن أداء الحزب، في عمومته، كان منسجما مع مضامين الأطروحتين ووفيا لعناصرهما، فإنه يمكننا أن نقف عند مواطن القصور والارتباك التي شابت التزام السلوك السياسي للحزب لأطره المرجعية، لاسيما وأن الحزب ظل يعاني من مجموعة من الأعطاب التي تشير إليها مجمل أوراقه، ويكفي أن نذكر في هذا الباب: (أ) تضخم الفعل السياسي الخارجي على التدبير التنظيمي الداخلي، (ب) ضعف الالتزام بروح الشراكة والتعاون مع الفاعلين والفرقاء، (ج) ضعف تواصل الحزب مع مكونات المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتعرض علاقته بالشركاء والفرقاء الحزبيين لحمولات تشويش ممنهجة هدّدت بعزل الحزب عن باقي الأحزاب خصوصا، (د) قصور جهود توفير المناخ السليم للتقدم في الإصلاح السياسي والديمقراطي.

• ورغم استمرار أطروحة الشراكة في توجيه الفعل السياسي للحزب وراهنية عدد من عناصرها ومقولاتها وعلى رأسها مقولة «الإصلاح في إطار الاستقرار»، إلا أن هناك حاجة ملحة لتجديد أطروحة الحزب وتطويرها.

3. أما بخصوص تقييم **حصيلة الحزب في بناء تحالفاته وتشكيل أغليباته**، لاسيما بعد سنة 2011، فقد أفضى النقاش إلى إبراز القضايا التالية:

• راكم الحزب تجربة معتبرة في بناء التحالفات وتشكيل الأغليات، وذلك بما يتوافق مع أهدافه الإصلاحية وقواعد منهجه السياسي وقراءته للواقع السياسي بتعقيداته وتشابكاته.

• حاول الحزب في تدبير التحالفات الجماعية احترام منهجية واضحة وفقا للتوجهات التالية: (1) الالتزام بالتوجهات العامة للأغلبية الحكومية، والحرص على إدماج أحزاب الأغلبية في التحالفات؛ (2) التنسيق جهويا مع أحزاب الأغلبية؛ (3) عدم السماح بنسج أي تحالف مخالف لما تم الاتفاق عليه مركزيا، إلا بموافقة الأمانة العامة؛ (4) الانفتاح على مكونات الأغلبية الحكومية، رغم حيازة الأغلبية المطلقة في بعض الجماعات الترابية؛ (5) عدم استبعاد إمكانية التحالف مع الأحزاب الوطنية الراغبة في ذلك. وهي عناصر الرؤية التي أثبتت وما تزال صوابها وفعاليتها.

- أما عن التحالفات الحكومية، فقد شهد الحزب عدة تجارب برز خلالها حرصه على سياسة الثقة والتعاون مع جلاله الملك والتقدير العالي للإرادة الملكية في العمل مع الحزب، وواقعية الحزب ومرونته مع ما يقتضيه ذلك من الانخراط في توافقات تبدو صعبة، سعياً منه لصيانة تجربة المشاركة، وقطعا للطريق على كل محاولات إقصائه، ولو تطلّب الأمر تمكين بعض الأطراف الحزبية الشريكة من مقاعد وزارية أكثر لا تنسجم مع وزنها الانتخابي وعدد مقاعدها في مجلس النواب، والحرص على تأطير ذلك بالقرار الجماعي لمؤسسات الحزب.
- إن الانخراط في تشكيل الحكومة في أبريل 2017 برئاسة الأخ الأمين العام الدكتور سعد الدين العثماني جاء نتيجة قرار اختارت فيه مؤسسات الحزب التفاعل إيجاباً مع بلاغ الديوان الملكي. أما موضوع تركيبة الأغلبية فقد تم الحرص في العموم على تدبيرها بطريقة جماعية رغم ما سجل من تفاوت بين موقفين إزاء تركيبها الحزبية بين الموافقة أو عدم الاعتراض من ناحية. ومن ناحية أخرى، مع إعمال ما تنص عليه قرارات الحزب بخصوص اختيار مرشحي الحزب لعضوية الحكومة وتحديد القطاعات التي سيسيرها ومضمون البرنامج الحكومي. كما أن قيادة الحزب حرصت في تدبيرها لهذا الشأن على احترام ما سبقت الإشارة إليه من مبادئ وقواعد تعلي من المصلحة الوطنية وتساهم في البناء الديمقراطي والاستقرار المؤسسي ببلادنا.
- وجب التأكيد على أن الحزب لا يتحمل المسؤولية في حالة العرقلة التي ووجه بها تشكيل الحكومة سنة 2016، حيث كان حريصاً على أن يدبر هذا الموضوع في أعلى مستويات النزاهة، والصدق والحرص الوطني، وهو ما أكدته التنويه الملكي بالأخ عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة السابق.
- إن تدبير التحالفات أمر يتأثر بالسياقات السياسية، سلبا أو إيجابا، تستوي في ذلك لحظتا «الربيع» و«الخريف» الديمقراطي؛

- إن عملية تشكيل الحكومة من عدمه تبقى قضية اجتهادية تقديرية خاضعة للصواب والخطأ؛
 - إن أكبر ضرر يمكن أن يلحق بالحزب في تدبير تحالفاته ومرونته فيها هو الصورة السلبية التي يمكن أن يقدمها أعضاؤه عنه؛
 - إنه علينا طي ملف ملابسات تشكيل الحكومة، والتوجه نحو المستقبل والتقدم في الإنجاز خاصة في ظل ما يستهدف الحزب من تحديات.
- 4.** وبخصوص تقييم تدبير المسار الانتخابي منذ 2011: النتائج والمآلات، فإن النقاش قد انتهى إلى إثارة العديد من القضايا من قبيل:
- ومع تهمين قيمة المنجز الانتخابي للحزب وتقدير احترام أدائه الانتخابي للاختيارات السياسية وقواعد المنهج النضالي كما هو منصوص عليها في وثائقه، إلا أنه يمكن الوقوف عند بعض الإشكالات، والتي نكتفي بأن نذكر منها:
 - أنه بالرغم من الغنى الكبير الذي ميز الإنتاج التديري للانتخابات في الحزب، فهناك ضعف في توثيق هذا المسار في أرشيف الحزب، وضعف في الاعتماد على حصيلة الإنجاز الحزبي في تدبير الشأن العام، محليا ووطنيا، في التحضير الانتخابي. الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى دراسة معمقة لعوامل وعناصر التقدم الانتخابي؛
 - أننا في حاجة إلى مضاعفة التأطير الحزبي الداخلي في ظل التقدم الانتخابي الكبير، وفي ظل ارتفاع أعداد الملتحقين بالحزب على أساس انتخابي، بات ضروريا العمل على مراجعة مساطر الحزب وتطوير ديمقراطيته الداخلية ومراجعة صيغ الترشح؛
 - بالنسبة لإعداد الحزب لسياسته الانتخابية وتنفيذه لها، فيمكن القول بأن أداء الحزب شهد تطورا مطردا واحترافية متزايدة، بالرغم من كون تأطير الحزب لمتخبيه ليس في المستوى المأمول. الأمر الذي يستلزم إحداث لجنة خاصة تهتم بإعداد وتخطيط ومتابعة وتقييم العمليات

الانتخابية، خاصة وأن إحداهما ما سمي بالجهاز الانتخابي أضحي خياراً استراتيجياً وجب الحرص على تنزيله.

5. أما بخصوص الكسب التنظيمي الحزبي: من حيث التطورات والتحديات: فقد برزت راهنية تجديد التنظيم الحزبي وتجاوز التفاوت بين سمو منطلقات ومبادئ المنهج التنظيمي للحزب مقارنة بواقع الأعمال والممارسة.

• ذلك أن الحزب يتوقّف على منظومة مؤسساتية متنوعة ومتكاملة تتجاوز 26 مؤسسة موزعة على أربعة أقطاب كبرى.

• بالإضافة إلى إدارة عامة أحدثت لتلافي تأثير الحزب بمواقع التدبير العمومي، فضلاً عن شبكة جمعوية توطر عمل المنتخبين والمهنيين ومختلف الفئات، بلغت 8 هيئات موازية. كل مكونات هذه المنظومة المؤسساتية كفلت للحزب انتظاماً مركزياً ومجالياً وموازياً مقدراً، مما ساهم في إنجاز معتبر للبرامج والمخططات التي رسمها الحزب. كما ساعد على ذلك الرؤية التي انتهجها الحزب في تنظيم شؤون العضوية والانتساب إلى هياكله، وكذا منظومته القانونية والمعضدة بنظام انضباطي واحترافي وجزائي يرنو محاصرة التجاوزات والاختلالات ومعالجتها.

• غير أن هذا التقييم الإيجابي في مجمله لا يعني التغاضي عن العديد من الإكراهات والتحديات التي بات يواجهها النموذج التنظيمي للحزب، والتي أضحت سرعة تطورها أكبر من سرعة تطور الإمكانيات، من قبيل:

■ محدودية الإنتاج السياسي للحزب بسبب غياب بنية متخصصة مكلفة بهذا الورش؛

■ قصور مؤسسة المنتخبين وامتدّى الأطر في الاستجابة للانتظارات المجتمعية لأسباب عدة من بينها عدم توفر بنية إدارية مؤهلة ومتفرغة؛

■ تراجع دور التأطير الخارجي والتواصل السياسي والإعلامي وتنمية العلاقات العامة؛

■ محدودية تفعيل نظام الجهوية الحزبية بسبب ضعف كثير من الهيئات التنفيذية المجالية عن تمثل الصلاحيات والإشراف التراتبي، وبسبب كون نهج التعاقد المركزي مع المجال على أساس التدبير بالنتائج لا زال محدودا، إلى جانب ضعف التواصل الداخلي بين المركز والجهات؛

■ ضعف سياسات الإدماج بإزاء الانفتاح الذي عرفه الحزب، وضعف إنتاج النخب وتوليد الكفاءات والانفتاح على الطاقات، مع غياب معطيات دقيقة ومحينة حول العضوية مع غياب دراسة للتحويلات القيمة والثقافية والاجتماعية والديموغرافية داخل تنظيمنا الحزبي، وضعف المقاربة الوقائية للأزمات التنظيمية؛

■ تحدي صيانة الديمقراطية الداخلية مقابل رصد العديد من الانزلاقات البعيدة عن منظومة القيم المرجعية والقواعد التنظيمية؛

■ محدودية نظام التطوع القيادي واستنزاف الإمكان البشري للحزب والتواضع في إرساء قواعد الجهوية الحزبية وتعبئة الآليات التنظيمية الكفيلة بتحقيق نجاعة التدبير الحزبي؛

■ مشكل تعدد المسؤوليات والمهام مما يؤثر سلبا على العمل التنظيمي المجالي؛

■ ضعف تحوّل النموذج التنظيمي للحزب من التنظيم الناشئ إلى التنظيم الشبكي، في ظل نموذج قيادي يطغى عليه أحيانا كاريزما الأشخاص على الرغم من جهود إرساء نموذج قيادي مؤسساتي.

• المقومات الأساسية والجوهرية لتجديد النموذج التنظيمي للحزب: ما يزال الحزب يتوفر على العديد من نقاط قوته من قبيل سلامة منظومة قيمه الإصلاحية وسلامة مناعته الداخلية إزاء عوامل الفساد والتوفر على إمكان مؤسساتي هام، والحرص على تماسك الصف الداخلي والوحدة التنظيمية، القائمة على الموازنة بين حقوق العضو وواجباته، فضلا عن وفاء الغالب من الأعضاء بالتزامهم الحزبي.

على سبيل الختم: حزب العدالة والتنمية وتحديات المستقبل

• إن استشراف تحديات المستقبل بالنسبة لـ «حزب العدالة والتنمية» هو تنويع لمسار الندوات الوطنية الأربع واستثمار لخلاصاتها الأساس، والتي عرضت لقراءة الوضعية السياسية والتحولات الداخلية والخارجية المحيطة به، وتشخيص لوضعه الداخلي ومدى التزامه بقواعده المنهجية وثواب مرجعيته ومقومات نموذج التنظيمي، من خلال تقييم لمكتسباته الإصلاحية ومساهماته النضالية في المسار الديمقراطي والتنمية الوطني.

• لقد استطاع الحزب طيلة سنتي 2017 و2018 تجاوز مجموعة من التحديات والعقبات التي واجهته، لاسيما على صعيد النقاط الست التالية، والتي شكلت تحديات كبيرة:

1. صيانة الوحدة الداخلية للحزب بما هو رهان متجدد ودائم؛
2. امتصاص جزء من تداعيات ما سمي بـ«البلوكاج» وتشكيل حكومة ما بعد الإغفاء؛
3. تصاعد حركية منتخب الحزب؛
4. التقدم نحو الوفاء بالتزامات البرنامج الحكومي؛
5. الحد من محاولات عزل الحزب عن محيطه السياسي؛
6. الحد من التحرش الخارجي بالتجربة المغربية المتميزة بمشاركة حزب ذي مرجعية إسلامية في تدبير الشأن العام في ظل سياق خارجي متسم بتراجع المد الديمقراطي.

• ولئن استطاع الحزب أن يحقق مكاسب متفاوتة، على صعيد التحديات المذكورة أعلاه، إلا أنه يواجه تحديات مستقبلية كبرى على ثلاثة مستويات:

1. تحدي تأهيل الذات الحزبية: إذ يشكّل رهان استنهاض مؤسسات وهيئات ورموز الحزب أحد أهم الرهانات الحالية والمستقبلية للحزب. وتتمثل أهم التحديات المطروحة على هذا الصعيد في:

■ تحدي الالتزام الفكري والمنهجي بمرجعية الحزب، مع حسن تمثّل منظومته القيمية والأخلاقية، مع ضمان تملك أعضائه لهذه القيم والقواعد وحرصهم عليها، والعمل على تعميمها وإشاعتها وتأمين نقلها للأجيال الجديدة. ولعل من جملة ما يقتضيه هذا الأمر السعي نحو بسط أفكار الحزب وعناصر مذهبته أمام أعضاء الحزب والمتعاطفين وتيسير استيعابهم الدائم لها، وتأمين التقارب في الوعي والتصور بين أعضاء الحزب بوصفه شرطاً يكفل ضمان التوازن الفكري والنضالي بينهم، لأن التقارب في الوعي والفكر شرط للانسجام في النضال والعمل؛

■ وبموازاة ذلك، الحزب معني بتجديد بناء نسقه الفكري الخاص وتدقيق جهازه المفاهيمي وتجويد أطره التحليلية في أفق بلورة أطروحة جديدة تؤطر ممارسته النضالية والسياسية لما بعد المؤتمر الوطني المقبل؛

■ تحدي الحفاظ على الهوية الإصلاحية للحزب ودوره كحزب يضطلع بمختلف المهام والأدوار المتوقعة دستوريا وديمقراطيا من المؤسسة الحزبية؛

■ تحدي معالجة الاختلافات التنظيمية وصيانة اللحمة الداخلية للحزب؛

■ تحدي ترشيد سياسة التوسع في العضوية وسياسات الاستقطاب، مع أهمية الحرص على الانفتاح على الفئات المجتمعية الفاعلة، خاصة النساء والشباب، بما يستصحب ذلك من تحدي تأطير الأعضاء الجدد الملتحقين بالحزب من خلال إعداد بنيات استقبال مواتية

وصياغة برامج تأطيرية وتكوينية تقربهم من أديبات الحزب ومنطقه في تدبير شؤونه التنظيمية والنضالية والسياسية؛

■ تحدي تخريج النخب وتأهيل الكفاءات الحزبية، ومواكبة الإنتاج الفكري للحزب لمسار انخراطه في تدبير الشأن العام؛

■ تحديّ محدودية النموذج التنظيمي للحزب بسبب: أ) محدودية أدائه التّأطيري؛ ب) محدودية استيعاب أثر التحول الرقمي؛ ج) ضعف قصور معالجة إشكالية استنزاف موارده البشرية بسبب توسع مشاركة الحزب في تدبير الشأن العام؛ د) ضعف انتشاره في المجال القروي وانفتاحه على النخب الثقافية والاقتصادية.

■ تحدي تدبير العلاقة مع الهيئات الشريكة والموازية والتابعة وفق رؤية مندمجة تكفل تكامل المهام والأدوار؛

■ تحديّ استنهاض الذات الحزبية واستعادة الروح النضالية الإيجابية التي تميز بها أعضاء الحزب ومناضلوه، لاسيما بعد تشكيل الحكومة سنة 2017، بفعل إشكالات ما بعد الإغفاء والاختلاف في تقييم تشكيل الحكومة الحالية، وانكماش المبادرات التواصلية والتأطيرية والإعلامية؛

■ تحديّ تدبير الخلافات الداخلية التي تؤدي عادة إلى الإنهاك التنظيمي، وهو ما قد يضعف فاعلية الحزب وحيويته من جهة، ويسيء إلى صورته وينتقص من جاذبيته من جهة أخرى. وهو ما يستدعي، من بين ما يستدعيه، الاستمرار في السعي إلى تأصيل ثقافة الحوار كثقافة تنظيمية، ومأسسة هذه الآلية والحرص على استدامتها، ما دام أن هذا الحوار يتم في إطار احترام الثوابت الوطنية وضمن الإطار العام للمذهبية الفكرية والمنهجية للحزب والمعتمد في أديباته ووثائقه الوطنية؛

■ ضعف تحمل الحزب لمسؤوليته في إسناد المشاركة الحكومية والمحلية للحزب، في ظل غياب رؤية لتدبير نمو الحزب وانتشاره وتوسع مبادراته وانتقاله من موقع سياسي إلى آخر.

2. تحدي التفاعل مع التحولات المجتمعية والسياسية في ظل تفاقم أزمة مؤسسات الوساطة: وهي التحولات التي يلزم مقاربتها ضمن رؤية كلية تدعم تطور التجربة الإصلاحية المغربية بقيادة جلالة الملك والقائمة على رؤية "الإصلاح في إطار الاستقرار"، بما يحقق الإقلاع المنشود، اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. وتتجلى هذه التحديات في:

- استمرار الحزب في القيام بأدواره في الدفاع عن الثوابت الحضارية والتاريخية والوطنية، والدود عن المصالح والحقوق الوطنية؛
- التكيف مع التحولات العميقة ذات الأبعاد السياسية والاقتصادية في المحيط العالمي والإقليمي للمغرب والحدّ من انعكاساتها السلبية؛
- التعاطي الاستباقي مع التحولات الديموغرافية الكبيرة للمجتمع مصحوبة بتحوّل رقمي تتغير معه طرق إنتاج المعلومات وتداولها، وتتحول معه زاوية النظر إلى الفاعلين في القرار العمومي وتقييم أدائهم، حيث تتهاوى الحدود بين الداخل والخارج مع ما يتضمنه ذلك من مخاطر الإضرار بالسيادة الوطنية؛
- مخاطر التحوّل القيمي المتراكم لعقود، والمتصاعد بفعل ارتفاع معدلات الاستهلاك وتغير نمط العيش، دون مواكبة ذلك بتحسين دال في القدرة الشرائية، مما يرفع من حدة الضغط الاجتماعي والمطالب الاقتصادية؛
- تفاقم أزمة بنيات الوساطة الحزبية والنقابية والجمعية رغم مسار الانفتاح السياسي وتعزيز الحريات؛
- تحدّي مواجهة تحجيم الحزب وشيظنته وعزله عن محيطه، مع العمل على تعزيز قدرات الحزب في تحليل معطيات واقعه ومحيطه ورصد سيناريوهات المستقبل ووضع المواقف منها مسبقا؛
- تحدّي صيانة التفاعل مع الشعب والتواصل مع مختلف الشرائح المجتمعية؛

3. تحدي مرتبط بثمين وتحسين التجربة الإصلاحية المغربية، لاسيما على صعيد:

- تحديّ تدبير المشاركة والتعاون من أجل الإصلاح، بعد خبرة سبع سنوات من الفعل الحكومي و15 سنة من الفعل الجماعي الترابي؛
- تحديّ الجمع بين الديمقراطية وإنجاز الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من موقع التدبير؛
- تحديّ تجديد النموذج التنموي والاستجابة للانتظارات الاقتصادية والاجتماعية المشروعة؛
- تحديّ الثقة في الخيار الإصلاحي القائم على منهج المشاركة.

الإمضاء

ذ. مصطفى الخلفي

المقرر العام للحوار الداخلي



حزب العدالة والتنمية
ⴰⴽⴰⴳⴰⴷⴰ ⴰⴳⴷⴰⴳⴰⴷⴰ ⴰⴳⴷⴰⴳⴰⴷⴰ
Parti de la Justice et du Développement

pjd.ma

2019



حزب العدالة والتنمية
ⵓⵔⵓⵏ ⵉⵎⵓⵔⵉⵏ ⵉⵎⵓⵔⵉⵏ
Parti de la Justice et du Développement
pjd.ma

2019

المقر الرئيسي: 26، زنقة الطيب القادري، حي الليمون، الرباط - المغرب

الهاتف: +212 (0) 537 20 88 62 الفاكس: +212 (0) 537 20 88 54

البريد الإلكتروني: pjdcontact@gmail.com

www.pjd.ma